الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

آذار/مارس 2012

الصورة من برنامج الأغذية العالمي

شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة تنقل صناديق بسكويت التمر المنتج في قطاع غزة لتوزيعها على المدارس في الضفة الغربية

نظرة عامة

شهد قطاع غزة، هذا الشهر، تطورين كان لهما أثر إيجابي على مصادر رزق المواطنين وظروفهم المعيشية. الأول هو شحن 140 طناً من بسكويت التمر المصنّع محلياً من غزة إلى الضفة الغربية من خلال برنامج الأغذية العالمي. وساهمت هذه الشحنة، وهي أول شحنة من نوعها تصادق عليها السلطات الإسرائيلية منذ فرض الحصار، في إضافة عدد من فرص العمل في منطقة يعاني ثلث قوتها العاملة من البطالة. أما التطور الثاني فهو مصادقة إسرائيل على سلسلة من مشاريع الأمم المتحدة التي تتضمن استيراد مواد البناء المحظور استيرادها. وتتضمن المشاريع المصادق عليها مشاريع لبناء 1,000 وحدة سكنية و19 مدرسة، إضافة إلى إصلاح مرافق للمياه والصرف الصحي في أربعة مخيمات للاجئين.

إنّ أهمية هذين التطورين البسيطين تسلط الضوء على طبيعتهما الاستثنائية في مكان فيه «حظر وصول» البضائع والأشخاص هو القاعدة.

محتويات التقرير

موجة من العنف في غزة وجنوب إسرائيل 3
أول شحنة بضائع تصدر من غزة إلى الضفة الغربية منذ ما يقرب من خمسة أعوام..... 4
اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC) في آذار/مارس يحفز إسرائيل على المصادقة على مشاريع إعادة البناء في غزة 5
إسرائيل تصادر مساعدات إنسانية ممولة من الأمم المتحدة في الضفة الغربية 6
خطر التهجير الوشيك يهدد عائلتين فلسطينيتين في بيت حنينا بسبب الأنشطة الاستيطانية 7
محكمة العدل العليا الإسرائيلية ترفض طلب السلطات الإسرائيلية تأجيل تفكيك مستوطنة ميجرون..... 8
تأثير نقص الوقود والأدوية على رعاية المرضى في الضفة الغربية وغزة..... 9
انخفاض مستوى التمويل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة حادة 10
تمويل عمليات المناشدة الموحدة 2011 و 2012 بحسب المجموعة .. 11

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it! with QR reader App

بالرغم من السماح بتصدير كميات محدودة من المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية منذ تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010، ما زال أكبر سوقين لمحاصيل غزة الزراعية ومنتجاتها الصناعية في الضفة الغربية وإسرائيل محظورين بسبب القيود الإسرائيلية، إضافة إلى أنّ المفاوضات المطوّلة التي سبقت المصادقة على صادرات هذا الشهر (ما يزيد عن خمسة أشهر)، إلى جانب تكاليف الشحن المرتفعة التي تكبدها برنامج الأغذية العالمي بسبب الشروط الإسرائيلية المتعددة تقوض استمرارية هذه الحالة كنموذج لإحياء قطاع التصدير المتدهور في غزة.

كذلك، تسلط الموافقة الاستثنائية على مشاريع الإنشاء التي تشرف عليها الأمم المتحدة الضوء على الحظر الشامل المتواصل على استيراد مواد البناء. إنّ هذا الحظر لم يُعِق قدرة المنظمات الإنسانية على تلبية الاحتياجات الطارئة فحسب، بل شجّع أيضا على تهريب هذه المواد عبر نظام الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة، مما يعرض حياة آلاف العاملين فيها للخطر ومن بينهم العديد من الأطفال. ويتزامن توقيت الموافقة على المشاريع مع مناسبة تحظى باهتمام كبير تنظمها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC). وأشارت وثيقة رسمية أصدرت مؤخرا حول توجيهات السياسة الإسرائيلية إلى أنّ الموافقة على المشاريع الدولية تخضع لاعتبارات سياسية.

وبالرغم من أنّ الحصار يعدّ أهم العوامل التي تؤثر على الظروف المعيشية في غزة، إلا أنّ تطورات أخرى حدثت خلال الشهر تبرز ضعف السكان المدنيين. أدى تصعيد للأعمال الحربية في الفترة بين 9 و 12 آذار/مارس إلى مقتل خمسة مدنيين فلسطينيين (وهو ما يعادل خُمس مجمل حالات الوفاة)، وأدى أيضا إلى إصابة ما يزيد عن 100 فلسطيني (ما يقرب من 90 بالمائة من مجمل عدد الإصابات)، من بينهم ما يقرب من 40 طفلاً، و11 مدنياً إسرائيلياً. وهدم هذا الشهر عشرة منازل فلسطينية بالكامل جراء الغارات الجوية الإسرائيلية، ولحقت أضرار بما يزيد عن 150 وحدة سكنية وثماني مدارس.[1] وكان تنفيذ نشاطات عسكرية على يد جماعات فلسطينية مسلحة داخل مناطق كثيفة السكان أو بجوارها مصدر قلقٍ خلال هذه الجولة من أعمال العنف.

أدى العجز الذي تعاني منه ميزانية السلطة الفلسطينية وسوء التنسيق بين سلطتي غزة ورام اللّه إلى زيادة عدد الأدوية التي نفد مخزونها من مستودع غزة المركزي للأدوية حيث وصلت إلى 38 بالمائة. وكان نقص الأدوية محسوساً أيضاً في الضفة الغربية. ومما يثير القلق على وجه الخصوص المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة ويحتاجون إلى علاج لأمراض تهدد الحياة مثل الهيموفيليا (الناعورة)، وجراحات القلب وأدوية ما بعد جراحات زرع الكلى. ويؤثر نقص الأدوية بصورة بالغة على الفقراء الذين لا يستطيعون شراء أدويتهم من الصيدليات الخاصة.

وأخيرا، استمرت خلال آذار/مارس أزمة الوقود والكهرباء التي زاد من تفاقمها الانخفاض الحادّ الذي شهده شهر شباط/فبراير في الوقود الذي يدخل عبر الأنفاق من مصر. ونتيجة لذلك عملت محطة توليد كهرباء غزة بثلث قدرتها التشغيلية أو اضطرت للإغلاق إغلاقا تامّاً، مما أدى إلى انقطاع مجدول يصل إلى 18 ساعة يوميا، بالإضافة إلى انقطاع عشوائي غير مجدول. وأدى نقص الوقود والكهرباء إلى تعطيل تقديم الخدمات الأساسية بما فيها العلاجات الطبية وقوّض الظروف المعيشية الضعيفة أصلا.

إن موافقة إسرائيل على نقل البضائع من غزة وإليها خطوة في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من ذلك، يجب على إسرائيل إنهاء الحصار من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية وإتاحة المجال لتحسينات كبيرة على الوضع الإنساني. ويجب أنّ يُكمّل ذلك بالالتزام الصارم من الجانبين بأعراف القانون الإنساني الدولي التي تهدف إلى حماية المدنيين خلال الأعمال الحربية، وأنّ تعطي كلّ من السلطتين في رام اللّه وغزة أولوية لاحتياجات المحتاجين على مصالحها السياسية، وأن تتبني جميع السلطات المعنية تدابير تضمن تزويد محطة كهرباء غزة بما يكفي من الوقود كي تعمل بقدرتها التشغيلية الكاملة.

موجة من العنف في غزة وجنوب إسرائيل

تصاعدت خلال هذا الشهر الأعمال الحربية في غزة وجنوب إسرائيل مما أسفر عن مقتل 25 فلسطينياً بينهم خمسة مدنيين (منهم طفل واحد)، وإصابة 116 فلسطينياً آخرين معظمهم مدنيون (103، من بينهم 39 طفلاً و 11 امرأة).[2] بالإضافة إلى ذلك، أصيب 11 مدنياً إسرائيلياً جراء صواريخ فلسطينية أُطلقت باتجاه جنوب إسرائيل. وتمّ اعتراض معظم الصواريخ في الجو بواسطة نظام الدفاع الإسرائيلي الذي يطلق عليه «القبة الحديدية».

وشنت القوات الجوية الإسرائيلية في الفترة بين 9 و 12 آذار/مارس سلسلة من الغارات الجوية استهدفت قواعد تدريب عسكري، ومواقع إطلاق صواريخ، ومقار إقامة مسلحين، وسيارات تقلّ مسلحين، وأنفاقا أسفل الحدود ما بين مصر وغزة، ومناطق سكنية. وأدت الغارات الجوية الإسرائيلية إلى مقتل عضوين بارزين من لجان المقاومة الشعبية في 9 آذار/مارس. وردّت الفصائل الفلسطينية المسلحة بإطلاق عشرات القذائف التي تضمنت صواريخ غراد باتجاه جنوب إسرائيل ومواقع عسكرية إسرائيلية بالقرب من السياج الذي يفصل بين غزة وإسرائيل.

ودُمّرت خلال موجة الأعمال الحربية خمسة منازل تدميراً كاملاً، فيما لحقت أضرار بما يزيد عن 150 وحدة سكنية، وثماني مدارس ومبنى يخص جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية. وتفيد التقارير أنّ أعضاء من الجماعات الفلسطينية المسلحة نفذوا نشاطات عسكرية داخل مناطق مكتظة بالسكان في قطاع غزة أو بالقرب منها.

وفي 13 آذار/مارس تم التوصل إلى هدنة ما بين إسرائيل والفصائل المسلحة في غزة بوساطة مصرية. ورغم الهدنة، أصيب في 13 آذار/مارس فلسطينيان بنيران إسرائيلية في المنطقة التي يُحظر الوصول إليها بالقرب من السياج الفاصل خلال تشييع جنازة. وفي 14 آذار/مارس لحقت أضرار بورشة للخيزران وثلاثة منازل على الأقل في مدينة غزة جراء غارة جوية إسرائيلية، إضافة إلى إلحاق أضرار بدفيئة زراعية في جنوب إسرائيل

الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تصوير مصطفى الحلبي

منزل في غزة دمرته القوات الجوية الإسرائيلية أثناء تصعيد العنف في الآونة الأخيرة، آذار/مارس 2012

أثر العنف على التعليم

إنّ تصعيد العنف في المناطق المكتظة بالسكان له أثر كبير على المدارس والوصول إلى التعليم. وأدت موجة العنف التي وقعت بين 9 و12 آذار/مارس إلى إلحاق أضرار طفيفة3 بثلاث مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وخمس مدارس حكومية يتعلم فيها ما يقرب من 3,500 طالب. ويؤثر تصعيد العنف بصورة كبيرة على انتظام الطلاب في الدراسة في المدارس الحكومية في مناطق غزة الشمالية.

وفي 12 آذار/مارس، بعد أن أدت غارة جوية إسرائيلية إلى مقتل طالب عمره 14 عاماً وإصابة أربعة طلاب آخرين في طريق عودتهم إلى منازلهم من مدرستهم في بيت لاهيا، أعلنت السلطات في غزة تعليق العمل بنظام الفترة المسائية في مدارس شمال غزة التي يدرس فيها 2,500 طالب تقريبا. بالإضافة إلى ذلك، لم ينتظم خلال أيام القتال ما يقرب من 200,000 طفل في جنوب إسرائيل بمدارسهم الواقعة في نطاق الصواريخ الفلسطينية. وفي 12 آذار/مارس عبر صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن قلقه إزاء أثر تصعيد العنف على الأطفال في قطاع غزة وإسرائيل.

جراء إصابتها بصاروخ فلسطيني. ويعتبر هذا التصعيد للعنف في غزة هو الأكبر منذ آب/أغسطس 2011، عندما قتل 31 فلسطينياً وأصيب 108 آخرون في موجة عنف مشابهة.

أول شحنة بضائع تصدر من غزة إلى الضفة الغربية منذ ما يقرب من خمسة أعوام

شهد شهر آذار/مارس 2012 تصدير أول شحنة من البضائع من قطاع غزة إلى الضفة الغربية من بدء الحصار الإسرائيلي على غزة، في حزيران/يونيو 2007. وسُمِح بتصدير هذه الشحنة بعد حصول برنامج الغذاء العالمي على موافقة السلطات الإسرائيلية لتصدير أول شحنة بلغت 140 طناً من بسكويت التمر المدعم المنتجة محلياً لتوزيعها على مدارس الضفة الغربية ضمن برنامج إطعام المدارس الذي يشرف عليه برنامج الأغذية العالمي.

وفي الفترة ما بين 5 و 20 آذار/مارس، تمّ تصدير ما يعادل 13 شحنة من بسكويت التمر من غزة عبر معبر كيرم شالوم إلى الضفة الغربية. يجدر الذكر أنّ برنامج الأغذية العالمي يشتري 100 بالمائة من احتياجاته من بسكويت التمر المدعّم في غزة ليتم توزيعها في إطار برنامج إطعام المدارس في غزة الذي يستفيد منه 80,000 طالب يدرسون في 145 مدرسة. إلا أنّ بسكويت التمر التي يتمّ توزيعها في الضفة الغربية (ويستفيد منها 75,000 طالب في 292 مدرسة) تمّ شراؤها من الخارج. وشراء بسكويت التمر محليا يسهم في تنشيط الاقتصاد في سوق غزة ويخفّض مصاريف برنامج الأغذية العالمي.

بالرغم من أنّ هذا الأمر مشجعٌ، إلا أن المفاوضات المكثفة الضرورية للحصول على موافقة على الشحن تثير مخاوف بشأن جهود الإنعاش، فالمفاوضات بين الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي و منظمة الأمم

الصورة من برنامج الأغذية العالمي

بسكويت التمر المنتج في قطاع غزة في مدرس في الضفة الغربية، آذار/مارس 2012

المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبين السلطات الإسرائيلية بشأن الشحنة التي سمح بنقلها في آذار/مارس بدأت في حزيران/يونيو 2011. وفي حين أنّ الطلب الأولي كان يتعلق بشحن 106 أطنان، تمّ التأكيد على أنّ 500-600 طن من بسكويت التمر قد تشترى أيضاً من غزة للعام الدراسي 2011/2012. واستمرت المفاوضات خمسة أشهر، وبحلول الوقت الذي تمّت فيه الموافقة على الشحن، كانت معظم مشتريات العام الدراسي المخصصة لمدارس الضفة الغربية قد تمّ إنهاؤها ولم يبق هنالك حاجة سوى لشراء 104 أطنان للربع الأخير من العام الدراسي. ولو سُمح بتصدير كامل الكميّة المقدرة بما يتراوح بين 600-700 طن من غزة، لضخ ذلك 850,000 دولار أمريكي إضافية في اقتصاد غزة الهش ولوفّر على برنامج الغذاء العالمي ومانحيه تكاليف شراء كبيرة.

إنّ الإجراء المسمى «من سيارة إلى سيارة»، والاشتراطات الأمنية الإسرائيلية الشديدة المفروضة على الشحنات الخارجة من غزة، إلى جانب القدرة التشغيلية المحدودة على معبر كيرم شالوم أدت إلى تحديد الشحنات اليومية بشحنتين فقط. بالإضافة إلى أن الاشتراطات الخاصّة المفروضة على التغليف، ومن بينها تحديد ارتفاع البالات بمتر واحد (بدلا من 1.6 متر وهو الارتفاع العادي) أدى إلى زيادة تكاليف الشحن التي يدفعها برنامج الأغذية العالمي بنسبة 38 بالمائة.

وبالرغم من هذه السلبيات، تعتبر الشحنات التي صُدّرت هذا الشهر خطوة مشجّعة إلى الأمام إذ أنّ نجاح هذا المشروع التجريبي قد يُمهد الطريق لتصدير مزيدٍ من الشحنات في المستقبل من غزة إلى الضفة الغربية. كانت الضفة الغربية في الماضي ثاني أهم سوق من أسواق البضائع التحارية الواردة من غزة بعد إسرائيل، غير أنّ الروابط الاقتصادية انقطعت منتصف عام 2007 عند بداية الحصار. إنّ نمو غزة الاقتصادي على المدى الطويل يعتمد على إعادة تنشيط القطاع الخاص الإنتاجي من خلال إتاحة المجال لنقل البضائع المحلية إلى الضفة الغربية، ومن بينها المنتجات غير الزراعية، وإتاحة التصدير إلى جميع الأسواق بما في ذلك إسرائيل.

اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC) في آذار/مارس يحفز إسرائيل على المصادقة على مشاريع إعادة البناء في غزة

قبيل اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (AHLC) هذا الشهر، صادقت السلطات الإسرائيلية على عدة مشاريع لإعادة البناء في غزة تشرف عليها الأمم المتحدة، وهي أول موافقة منذ آخر اجتماع للجنة في أيلول/سبتمبر 2011. وفي 20 و26 آذار/مارس، صادق منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق على سلسلة من مشاريع الأمم المتحدة التي تتضمن مشاريع لبناء 1,000 وحدة سكنية وعشر مدارس، إضافة إلى إصلاح مرافق للمياه والصرف الصحي في أربعة مخيمات للاجئين. وفي 29 آذار/مارس، صادق منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق على بناء تسع مدارس إضافية لوزارة التعليم تمولها وكالة التنمية الألمانية (KFW).

وتمثّل هذه المصادقات خطوة مهمة للأمام لتعزيز جهود الأمم المتحدة للإنعاش وبرنامج إعادة الإعمار في غزة التي بدأت في مطلع عام 2009 بعد الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب". وسيساهم بناء المدارس التسعة عشر التي تمّت المصادقة على بنائها في تخفيف الاكتظاظ والظروف السيئة التي يعاني منها قطاع التعليم، في حين أنّ بناء الوحدات السكنية سيساعد على تحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين فقدوا منازلهم بسبب النزاع.

وبالرغم من هذه الخطوة الإيجابية، يعتبر طول وتكاليف عملية الموافقة الإسرائيلية على مشاريع المنظمات الإنسانية الدولية في غزة تحديا كبيراً لقطاع غزة وجهود الأمم المتحدة لإعادة الأعمار هناك. وبالرغم من أنّ 73 بالمائة من مشاريع برنامج عمل الأمم المتحدة التي قُدمت منذ شباط/فبراير 2010 تمّت الموافقة عليها إلا أنّ متوسط انتظار الموافقة على المشاريع الفردية بلغ حتى ستة أشهر. وما زال 19 بالمائة من مشاريع برنامج عمل الأمم المتحدة التي تمّ تقديمها لمنسق نشاطات

الحكومة الإسرائيلية في المناطق والبالغة قيمتها 95.7 مليون دولار أمريكي تنتظر الحصول على موافقة إسرائيلية منذ أكثر من عام. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من التحسن الذي طرأ على عملية تنسيق دخول المواد "المحظورة" أو "مزدوجة الاستخدام مع سلطات المعابر الإسرائيلية للمشاريع المصادق عليها، إلا أنّ ذلك يعود في الغالب إلى الموارد الكبيرة التي خصصتها الأمم المتحدة لإدارة العملية. في عام 2011، صرفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2.3 مليون دولار أمريكي لمعالجة قضايا الوصول، وهو ما يعادل تكاليف بناء 50 وحدة سكنية أو مدرسة يدرس فيها 2,000 طفل.

بالإضافة إلى ذلك، تبقى القدرة التشغيلية المحدودة على معبر كيرم شالوم مبعث قلق، إذ لم يدخل إلى غزة سوى نصف كمية المواد المطلوبة لتنفيذ مشاريع البناء المصادق عليها التي تشرف عليها وكالة الأونروا (9,800 حمولة شاحنة من بين 20,600 حمولة شاحنة). وهنالك حاجة إلى 8,300 حمولة شاحنة إضافية للمشاريع التي تنتظر الموافقة عليها، بالإضافة إلى 45,200 حمولة شاحنة لمشاريع لم يتمّ تقديم طلبات بعد للحصول على موافقة. ونظرا لهذا الحجم الكبير من الموارد، حتى لو أنّ معبر كيرم شالوم تمّ تخصيصه فقط لاستيراد شحنات وكالة الأونروا المتبقية، فسيستغرق الشحن تسعة أشهر لإدخال جميع المواد المطلوبة.

ونظرا لكمية مواد البناء الكبيرة التي يتم إدخالها إلى غزة يوميا عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود مع مصر، تثار أسئلة حول جدوى عملية الموافقة الإسرائيلية. وكما ذكر في تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الذي صدر الشهر الماضي فإنّ مواد البناء التي تدخل إلى غزة شهرياً عبر الأنفاق تبلغ ثلاثة أمثال تلك التي تدخل عبر المعابر الرسمية.[4] غير أنّ طبيعة هذه الأنفاق غير الشرعية، لا تتيح لوكالات الأمم المتحدة ومعظم المنظمات غير الحكومية الدولية الاستفادة من المواد التي تنقل عبرها وبالتالي فهي من أشد المتضررين من القيود الإسرائيلية.

إسرائيل تصادر مساعدات إنسانية ممولة من الأمم المتحدة في الضفة الغربية

صادرت الإدارة المدنية الإسرائيلية هذا الشهر شحنة من المساعدات الإنسانية الطارئة لدى وصولها إلى المستفيدين في مجمّع يقع في المنطقة (ج) في جنوب الضفة الغربية. ففي 19 آذار/مارس، أوقف الجنود الإسرائيليين عمال اتحاد لجان العمل الزراعي وصادروا شحنة تتألف من ست خيام كانت مرسلة إلى 15 عائلة في خربة الرحاوى في منطقة الخليل كانت منازلهم قد هُدمت في شباط/فبراير.

وكان صندوق الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية قد أرسل هذه الخيام، وهو صندوق مشترك أنشئ لإتاحة تخصيص الأموال وإنفاقها بصورة عاجلة لدعم الأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ ويتمّ تمويله من جهات مانحة رئيسة (النرويج، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وهولندا، وأيرلندا، وأسبانيا). وتمّت مصادرة البضائع إضافة إلى الشاحنة المستخدمة لنقلها وتمّ حجزها في قاعدة عسكرية في مستوطنة جوش عتصيون غرب بيت لحم. وأبلغت السلطات الإسرائيلية اتحاد لجان العمل الزراعي والأمم المتحدة أنّ عليها دفع غرامة نظير كل يوم تظل فيه هذه البضائع محتجزة.

وتؤثر مصادرة هذه البضائع على 15 عائلة بقيت دون سكن أساسي بالإضافة إلى المتعاقد الذي تأثرت قدرته على العمل بصورة سلبية جراء مصادرة الشاحنة. بالإضافة إلى ذلك يثير هذا الأمر مخاوف جديّة إزاء قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للشرائح السكانية الضعيفة المحتاجة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويزعم الخطاب الذي أرسلته الإدارة المدنية الإسرائيلية المتعلق بعملية المصادرة أنّه كان هنالك «سبب للاشتباه» بأنّ نقل و/أو استخدام البضائع الإنسانية المعنية يشكل خرقا للقانون أو الأوامر العسكرية، إذ أنها كانت مخصصة لتحل محل مبان تمّ هدمها على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية بذريعة أنها لم تحصل على رخص إسرائيلية للبناء. وذكر الضباط الإسرائيليون الذين تواجدوا في الموقع أنّ المعدات تمّ نقلها بدون الحصول على تصريح، حتى وإن لم يتمّ نصب الخيام بعد. من الجدير بالذكر أنّ إمكانية حصول الفلسطينيين على رخص للبناء في المنطقة (ج) التي تشكّل ما يزيد عن 60 بالمائة من الضفة الغربية مستحيلة فعلياً، إذ يُحظر البناء الفلسطيني في 70 بالمائة منها، وتُفرض في 29 بالمائة منها قيود صارمة على البناء الفلسطيني بسبب قوانين التخطيط التي تُطبقها السلطات الإسرائيلية.[5]

وأرسلت الأمم المتحدة خطاباً إلى قائد الإدارة المدنية الإسرائيلية ومنسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق تطلب فيه الإفراج الفوري عن المساعدات الإنسانية الطارئة والشاحنة.

تقع على القوة المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي المسؤولية الرئيسية عن تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان رعاية السكان المدنيين خلال الاحتلال. وتنص اتفاقية جنيف الرابعة على وجه الخصوص على أنّه «يحظر على القوة المحتلة تدمير... الممتلكات الشخصية...، إلا ... في حال كانت ذلك ضرورة قصوى للعمليات العسكرية.» ويلزم القانون الدولي القوة المحتلة باحترام القوانين السارية وقت الاحتلال، وهي في هذه الحالة، تتضمن قوانين التخطيط الأردنية المعمول بها في الضفة الغربية. بالرغم من ذلك، عملت إسرائيل من جانب واحد على تغيير هذه القوانين من خلال أوامر عسكرية واستبعدت السكان المحتلين من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وجعلت من المستحيل عليهم فعلياً الحصول على رخص للبناء، ولكنها شجعت، في المقابل، بناء المستوطنات الإسرائيلية منتهكة بذلك القانون الدولي. وفي ظل الاحتياجات الإنسانية، يُصبح من واجب ومسؤولية المنظمات الإنسانية تقديم المساعدة حيثما برزت الحاجة إليها كما هو منصوص عليه في القوانين والمبادئ الدولية.

خطر التهجير الوشيك بهدد عائلتين فلسطينيتين في بيت حنينا بسبب الأنشطة الاستيطانية

أبرزت تطورات وقعت هذا الشهر خطر التهجير الذي يتهدد عائلتين فلسطينيتين تعيشان في حي بيت حنينا في القدس الشرقية. وحاول مستوطنون إسرائيليون ترافقهم الشرطة الإسرائيلية أربع مرات الدخول بالقوة إلى منازل عائلة النتشة وطالبوهم بإخلاء المباني. وفي أحد هذه الحوادث أجرت الشرطة الإسرائيلية تفتيشا لمحتويات شقتين مما أدى إلى إلحاق أضرار بالأثاث واعتقال أحد السكان. وفي حادث آخر وقعت اشتباكات بدنية أدت إلى إصابة صبيين فلسطينيين على أيدي مستوطنين إسرائيليين.

وتأتي هذه الحوادث في سياق نزاع قضائي مستمر من عشر سنوات حول ملكية الأرض المقام عليها المنازل.

آخر المستجدات

في 18 نيسان/أبريل طردت السلطات الإسرائيلية عائلة النتشة (13 شخصاً، من بينهم ستة أطفال) التي تسكن في حي بيت حنينا في القدس الشرقية. وقد تمّ نقل متعلقاتهم الشخصية إلى مكان غير معلوم.

وتفيد عائلة النتشة أنها في عام 1936 استأجرت دونمين من الأرض (من قطعة أرض تبلغ مساحتها 10 دونمات و600 متر) وفي عام 1954 اشترت العائلة دونما واحدا و300 متر من الأرض، وهي قطعة الأرض التي بنيت عليها المنازل المهددة بالهدم. وتفيد العائلة أنّ مواطنا إسرائيليا يدعي أنّه اشترى 55 بالمائة من الارض في السبعينات في حين أنّ مجلس الإسكان الفلسطيني اشترى الـ45 بالمائة الأخرى من الجامعة العبرية.[6] وفي عام 2004 أقام المواطن الإسرائيلي دعوى قضائية يطعن فيها في ملكية العائلة لجزء من الأرض ويطلب إخلاءهم منها؛ وفي عام 2009 أصدرت المحكمة حكماً لصالحه. ومنذ ذلك الوقت، قدمت العائلة العديد من الطعون القضائية ليتمكنوا من البقاء في منازلهم، إلا أنّها باءت بالفشل. ومؤخراً، أصدرت المحكمة اللوائية في القدس في أواخر كانون الثاني/يناير أمراً نهائياً بالطرد يمنح العائلة مهلة حتى أول آذار/مارس لإخلاء المنازل.

ومن بين العائلات الأربع المتضررة التي تعيش في أربع شقق، أخلت عائلتان شققهما في أواخر شباط/فبراير مما أدى إلى تهجير تسعة أشخاص من بينهم خمسة أطفال. وما زال خطر التهجير الوشيك يتهدد العائلتين الأخريين مما يؤثر على 14 شخصاً من بينهم ستة أطفال.

وتكبدت العائلات المسجل أفرادها كلاجئين منذ عام 1948، وبعضهم هُجر من البلدة القديمة في السبعينات، ديوناً طائلة بعد سنوات من النزاعات القضائية. إضافة إلى ذلك، أقيمت منازل العائلات بدون تصاريح وأصدر بحق أحدها على الأقل أمر بالهدم في انتظار التنفيذ. وتفيد العائلة أنّه بالرغم من أنّ الأرض تقع في منطقة مخططة للبناء السكني، إلا أنّ أنظمة التخطيط تتطلب خضوع الأرض لعملية إعادة تقسيم الحصص، وهي عملية يزداد تعقيدها بسبب قضايا مثل تسجيل الأرض.[7] ونتيجة لذلك لا يمكن إصدار أي تصاريح للبناء. وبالتالي

تتكبد العائلات غرامات باهظة تفرضها عليها بلدية القدس بسبب البناء بدون تصريح. وحالياً، يبلغ مقدار ما فرض على إحدى هاتين العائلتين من غرامات ورسوم قضائية أخرى ما يزيد عن 190,000 شيقل إسرائيلي. ونتيجة لعدم قدرة العائلة على دفع ديونها تمّ اعتقال ربّ العائلة ثلاثة مرات متفرقة بسبب عدم سداده للديون المستحقة عليه.

وتفيد العائلتان أنّهما تتعرضان لمضايقات المستوطنين منذ عام 2011 من خلال زيارات منتظمة للمنزل، وفي بعض الحالات كانوا يطلبون منهم إظهار وثائق الملكية، وكانوا يحضرون مجموعات أخرى من المستوطنين إلى المنطقة في «جولات تفقدية» شارحين لهم أهمية إقامة مستوطنة إسرائيلية في هذه المنطقة.

يعيش ما يقرب من 200,000 مستوطن إسرائيلي في مستوطنات بنيت في القدس الشرقية بما يخالف القانون الإنساني الدولي. وفي السنوات الأخيرة، تكثف جهود بناء مستوطنات إسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس. وتركّزت معظم هذه النشاطات في المناطق المكتظة بالسكان فيما يسمى بمنطقة «الحوض المقدس» – التي تضم الأحياء الإسلامية والمسيحية في البدة القديمة وسلوان والشيخ جراح والطور (جبل الزيتون) ووادي الجوز، وراس العمود، وجبل المكبر. ويعيش في هذه المناطق ما يقدر بحوالي 2,000 مستوطن في منازل تمّ الاستيلاء عليها بواسطة قانون أملاك الغائبين، وبحجة ملكية اليهود السابقة، ومبان تمّ شراؤها من مالكيها الفلسطينيين؛ وفي مساكن بنيت خصيصا ومولتها المنظمات الاستيطانية.[8] ولكن حتى هذا الوقت، لم تحدث أي نشاطات استيطانية مشابهة في حي بيت حنينا. بالرغم من ذلك تفيد حركة السلام الآن الإسرائيلية أنّ هنالك مخططاً تمّت المصادقة عليه لبناء عشرات الوحدات السكنية الاستيطانية في المنطقة.[9]

وتثير هذه التطورات مخاوف متعلقة بالتزام إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بما في ذلك الواجب العام القاضي بأنّ من مسؤولية القوة المحتلة أن تحمي السكان الخاضعين للاحتلال، بالإضافة إلى حظر نقل المستوطنين للعيش في المناطق المحتلة وضد التهجير القسري. إنّ الممارسة الحالية التي تتيح الاستعانة بالجهاز القضائي الإسرائيلي لحل النزاعات المتعلقة بالادعاءات الاسرائيلية لملكية الأراضي في الأرض المحتلة، وفي الوقت ذاته تحرم اللاجئين الفلسطينيين من القدرة على المطالبة بممتلكاتهم في إسرائيل، هي ممارسة تمييزية يجب وقفها فوراً.

محكمة العدل العليا الإسرائيلية ترفض طلب السلطات الإسرائيلية تأجيل تفكيك مستوطنة ميجرون

رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بالإجماع خلال هذا الشهر تسوية بين دولة إسرائيل والمستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في بؤرة ميجرون الاستيطانية في منطقة رام اللّه. وفي كانون الثاني/يناير 2012، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حكماً يقضي بأنّه نظرا لأنّ بؤرة ميجرون الاستيطانية أقيمت على أرضٍ فلسطينية مملوكة ملكية خاصة فيجب تفكيكها بحلول نهاية آذار/مارس. وكان من شأن اتفاق التسوية أن يؤجل إخلاء المستوطنة حتى نهاية عام 2015. وبموجب قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية الجديد تمّ تحديد الأول من آب/أغسطس 2012 لإزالة البؤرة الاستيطانية.

ورفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الأساس الذي استند إليه طلب التمديد الذي قدمته السلطات الإسرائيلية، والذي يشير إلى أنّه بما أنّ مستوطنة ميجرون بنيت بتصريح وتشجيع من السلطات الإسرائيلية فيجب منح سكانها وقتاً كافياً لإعادة بناء منازلهم على مسافة تبعد بضعة كيلومترات في منطقة غير مملوكة ملكية خاصة للفلسطينيين. وجاء في رد مكتوب من محكمة العدل العليا الإسرائيلية أنّ «...لا أحد له صلاحية إصدار تصريح بناء مستوطنة على أرضٍ خاصّة.»

هناك ما يقرب من 100 بؤرة استيطانية، وهي مستوطنات صغيرة بنيت دون الحصول على ترخيص رسمي، ولكن بعلم وبدعم من مختلف مؤسسات الدولة الإسرائيلية.[10] أقيم العديد من هذه البؤر جزئيا أو بالكامل على أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصّة استولى المستوطنون عليها بالقوة.

ويأتي قرار المحكمة في ظل عدد من مبادرات السلطات الإسرائيلية «لإضفاء الشرعية» على المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراض فلسطينية مملوكة

ملكية خاصة. وتتضمن هذه المبادرات خططاً لنقل البؤر الاستيطانية التي أقيمت على أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة إلى مناطق أعلن أنها «أراضي دولة». وهنالك مبادرات أخرى طرحتها الإدارة المدنية الإسرائيلية تقترح إعلان البؤر الاستيطانية التي بنيت على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة ولم تتمّ زراعتها لمدة ثلاث سنوات على الأقل «أراضي دولة».[11] ويتمّ إعداد مخططات هيكلية وإصدار تصاريح بناء لهذه البؤر الاستيطانية بأثر رجعي. وتتضمن سلسلة أخرى من المبادرات سن تشريع جديد يمنح مالكي الأراضي الفلسطينيين الذين أقيمت المستوطنات على أراضيهم الحق بالمطالبة بتعويضات مالية.[12]

إنّ جميع المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها البؤر الاستيطانية تعتبر غير شرعية بموجب القانون الإنساني الدولي. إنّ استيلاء المستوطنين بالقوة، وأحيانا بالعنف، على أراضي الفلسطينيين هو نتيجة مباشرة لعدم فرض السلطات الإسرائيلية التي تحكم هذه المناطق القانون بصورة كافية. إن جهود السلطات الإسرائيلية لإضفاء صفة القانونية على أراضي فلسطينية مملوكة ملكية خاصة تمثل خرقاً للقانون الدولي، ومن شأنها أن تُشجع المستوطنين الإسرائيليين على مزيد من العنف في الضفة الغربية المحتلة.

تأثير نقص الوقود والأدوية على رعاية المرضى في الضفة الغربية وغزة

تفيد منظمة الصحة العالمية أنّه أصبح من الصعب على المرضى الذين يشملهم التأمين الصحي الحكومي الحصول على الأدوية من صيدليات الوزارة. ونظرا لأنّ ما يصل إلى 38 بالمائة من الأدوية الحيوية لا تتوفر حاليا في مستودعات الأدوية المركزية التابعة لوزارة الصحة في كلّ من غزة ورام اللّه يضطر المزيد من المرضى إلى شراء أدويتهم من صيدليات خاصة أو السعي للحصول على تبرعات من الجمعيات الخيرية. ومن بين المرضى الذين يشملهم عادة التأمين الصحي الحكومي عائلات موظفي الحكومة والحالات الاجتماعية التي تعيش في فقر مدقع وليس لديها فعلياً أي مصدر دخل.

صيدلية خاصة في غزة تعرض وصفات طبية لوزارة الصحة أحضرها مرضى بسبب عدم توافر الأدوية في صيدليات وزارة الصحة

وفي مسح ميداني أجرته منظمة الصحة العالمية، تفيد الصيدليات الخاصة في غزة أنّه طرأ ارتفاع بنسبة تتراوح بين 20-40 بالمائة على عدد الزبائن الذين يحضرون ومعهم وصفات طبية من أطباء وزارة الصحة ممن يضطرون حاليا إلى شراء أدويتهم على حسابهم الخاص؛ ويحاول آخرون الحصول على بديل أرخص ثمناً من الأدوية الموصوفة.

وتفاقم نقص الأدوية الذي نجم بالأساس عن الانقسامات السياسية بين الضفة الغربية وغزة بسبب العجز المالي الذي تعاني منه مؤخرا ميزانية السلطة الفلسطينية وتضاعف بسبب عدم قدرة الموردين على تسليم شحنات الأدوية «بالأجل». وحالياً وصل مخزون 182 دواء إلى مستوى الصفر في مستودعات الأدوية المركزية في كل من الضفة الغربية وغزة اللتين أطلقتا مناشدة من أجل تزويدهما بصورة فورية بمجموعة من الأدوية الحيوية. بالإضافة إلى ذلك وصل مخزون 182 دواءً في مستودع غزة المركزي للأدوية إلى مستوى الصفر.

وكان أشد المتضررين هم المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة ويحتاجون إلى علاجات تنقذ الحياة. وفي كل من الضفة الغربية وغزة، وصل مخزون أدوية علاج مرض الهيموفيليا (العامل الثامن والتاسع)، وعمليات القلب إلى

تأثر الخدمات الطبية بصورة خطيرة بسبب أزمة الوقود المستمرة

استمرت خلال آذار/مارس أزمة الوقود والكهرباء التي زاد من تفاقمها الانخفاض الحادّ في الوقود الذي يدخل عبر الأنفاق من مصر خلال شباط/فبراير. ونتيجة لذلك عملت محطة كهرباء غزة بثلث قدرتها التشغيلية أو اضطرت للإغلاق إغلاقا تاماً، مما أدى إلى انقطاع مجدول يصل إلى 18 ساعة يومياً، بالإضافة إلى انقطاع عشوائي غير مجدول.

وتأثرت خدمات طبية، من بينها حالات للتدخل لإنقاذ الحياة، بصورة حادة بسبب نفاد مخزون الوقود المستخدم لتشغيل المولدات الاحتياطية وسيارات الإسعاف. وأدى تقلب تزويد الكهرباء إلى أعطال في أجهزة طبية حساسة وبالتالي إلى تعطيل تقديم الخدمات الطبية. وأبلغت المستشفيات منظمة الصحة العالمية أنّه خلال آذار/مارس تضاعفت طلبات إصلاح البطاريات، وأجهزة إمدادات الكهرباء دون انقطاع، وغيرها من المعدات نتيجة للانقطاع المتكرر لخط الكهرباء الرئيسي والاستخدام المفرط للأجهزة الاحتياطية. ومن أجل منح الأولوية للعمليات الجراحية الطارئة أجلت المستشفيات إجراء بعض العمليات الجراحية الانتقائية التي رغم أنها لا تهدد الحياة بالخطر إلا أنّ لها تداعيات سلبية على المرضى المتضررين.

الصفر. ويحتاج 60 مريضاً في غزة أجريت لهم عمليات زرع الكلى إلى دواء «بروغراف» المضاد لرفض الجسم للكلى المزروعة طوال حياتهم، إلا أنّه طرأ نقصٌ في هذا الدواء منذ أوائل آذار/مارس. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الأدوية والمواد الكيماوية الضرورية لأجهزة الديلزة (غسيل الكلى)، ومن بينها محاليل التعقيم في غزة وأجهزة غسيل الكلى في الضفة الغربية.

ويفيد مدير صيدلية مستشفى الشفاء في غزة أنّه لا يمكن الالتزام بمواعيد علاج سرطان الثدي وسرطان الدم (اللوكيميا) بسبب عدم انتظام إمدادات الأدوية. ويوجد 7,200 مريضا يعانون من السرطان في غزة من بينهم 1,000 مريض يحتاجون إلى متابعة طبية في العيادات الخارجية لتلقي العلاجات الكيماوية أو العلاجات الإشعاعية أو العلاجين معا. وغالباً ما يكون أكثر أدوية سرطان الثدي شيوعاً وهو دواء «تاكسول» (600 دولار للقارورة 6 x قارورات في كل دورة 6 x دورات من العلاج) عند مستوى الصفر بعد إعطاء أول دورة من العلاج. وبالنسبة للمرضى الذين يعانون من سرطان حاد فقد يؤدي الانتظار عدة أسابيع ما بين كل جلسة علاج كيماوي وأخرى إلى حين توفر الدواء إلى زيادة خطر مقاومة الجسم للدواء، كما أن استخدام دواء بديل يعيد المريض إلى نقطة البداية من عملية العلاج. ولا يحل تحويل المرضى إلى القدس الشرقية أو مصر أو إسرائيل هذه المشكلة بصورة مناسبة: فإلى جانب زيادة المصاريف، لا يحبذ لمرضى السرطان الذين يعانون من ضعف في أجهزة المناعة بسبب الأدوية السفر خارج غزة.

وهنالك أيضا نقصٌ في المستلزمات الطبية المستخدمة لمرة واحدة. ووصل مستوى مخزون 217 مستلزماً طبياً إلى الصفر في غزة في منتصف نيسان/أبريل 2012، أما في الضفة الغربية فنفد مخزون 63 مستلزماً طبياً تستخدم لمرة واحدة من بينها الأنابيب الشريانية المستخدمة في وحدات العناية المركزة في مستشفيات رام اللّه ونابلس، وأكياس الدم وقفازات الجراحة. وخلال الأسبوع الماضي تمّ تعليق إجراء العمليات في مستشفيات الخليل لمدة ثلاثة أيام بسبب نقص أدوية التخدير.

ساهمت منظمة الصحة العالمية بهذه المادة

انخفاض مستوى التمويل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة حادة

هناك قلقٌ بسبب انخفاض مستوى تمويل عملية المناشدة الموحدة 2012. وحتى 16 نيسان/أبريل 2012، تم الحصول على 151.2 مليون دولار أمريكي من مجمل 416.7 مليون دولار مطلوبة لعملية المناشدة الموحدة 2012، وهي تمثل 36 بالمائة من مجموع المتطلبات الإجمالية. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تعاني فيها الأرض الفلسطينية المحتلة من نقص في التمويل له تأثير كبير على قدرة الوكالات على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية التي ما زالت حرجة بسبب استمرار الاحتلال ووصول العملية السياسية إلى طريق مسدود.

وبسبب عدم وجود تعهدات إضافية، ستضطر المنظمات إلى خفض أنشطتها خلال النصف الثاني من عام 2012

مما سيؤثر على جميع القطاعات الإنسانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على حدّ سواء. وفي ظل الضغط الواقع على ميزانيات المنظمات الإنسانية بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي وعدد من الأزمات العالمية واسعة النطاق، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، فقد أدى انخفاض مستوى التمويل في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى انخفاض قدرة مجتمع المنظمات الإنسانية على تنفيذ عدد من برامج التدخل الحيوي. وستضطر المنظمات إلى إلغاء بعض المشاريع من برامجها أو إلى تقليص نطاقها، ولن يتمّ تمويل سوى عدد قليل من المشاريع التنموية لتوفير بدائل طويلة الأمد.

تمويل عمليات المناشدة الموحدة 2011 و 2012 بحسب المجموعة[13]

ومما يثير القلق على وجه الخصوص مستوى التمويل المتدني بصورة متواصلة للمنظمات غير الحكومية المحلية المشاركة في عملية المناشدة الموحدة، على مدار السنتين الماضيتين. وبالرغم من أنّ حصة التمويل المطلوبة للمنظمات غير الحكومية المحلية تُشكل 1.3 بالمائة من مجمل عملية المناشدة 2012، و2.7 بالمائة من عملية المناشدة 2011، و3 بالمائة من عملية المناشدة 2010، لم تحصل هذه المنظمات حتى هذا التاريخ سوى على واحد بالمائة من مجموع التمويل المطلوب خلال جميع هذه الفترات.[18] وكآلية للتنسيق تُشجع عملية المناشدة الموحدة التعاون الوثيق بين الحكومات المضيفة، والمانحين، ووكالات المساعدة، وخصوصا بين المنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة. إن ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية المناشدة الموحدة هو أمر حيوي لضمان بناء القدرات واستمرارية جميع المشاريع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

المجموعة	تم الحصول عليها[14] (بالدولار الأمريكي)	نسبة التمويل وفق معلومات خدمة التتبع المالي	نسبة التمويل المتوقعة وفق معلومات المجموعة/القطاع	مجمل تمويل عملية المناشدة الموحدة 2011 (بالدولار الأمريكي)	مجمل تمويل عملية المناشدة الموحدة 2012 (بالدولار الأمريكي)	نسبة التمويل في عام 2011
الزراعة	6 ملايين	23 بالمائة	23 بالمائة	25.3مليون	35. مليون	39 بالمائة
النقد مقابل العمل والمساعدات النقدية	10.5 مليون	11 بالمائة	11 بالمائة	100 مليون	143.7 مليون	39 بالمائة
لم يتمّ تحديد المجموعة[15]	57 مليون	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	23 مليون	غير متوفر
خدمات التنسيق والدعم	1.2 مليون	6 بالمائة	8 بالمائة	21 مليوناً	20.8 مليون	103 بالمائة
التعليم	77 ألف	0 بالمائة	26 بالمائة	16.2 مليون	16.4 مليون	30 بالمائة
الغذاء	70 مليون	41 بالمائة	41 بالمائة	170.5 مليون	204 مليون	64 بالمائة
الصحة والتغذية	1.8 مليون	10 بالمائة	29 بالمائة	19.1 مليون	21 مليونا	77 بالمائة
الحماية	4.7 مليون	11 بالمائة	33 بالمائة	41.9 مليون	39 مليون	71 بالمائة
المسكن والمواد غير الغذائية[16]	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	21.5 مليون	41 بالمائة
الماء والصرف الصحي والنظافة	490 ألف	2 بالمائة	39 بالمائة	22 مليون	33.7 مليون	52[17] بالمائة
المجموع الكلي	151.2 مليون	36 بالمائة	36 بالمائة	416.7 مليون	537 مليون	57 بالمائة

الهوامش

1. تعرضت المدارس لأضرار طفيفة تضمنت كسر زجاج النوافذ وفي حالة واحدة لحقت أضرار بخزان مياه.
2. قتل خمسة فلسطينيين آخرون "بنيران صديقة" أو بسبب سوء استعمال السلاح: قتل ثلاثة فلسطينيين، منهم طفلان (7 أعوام و17 عاماً)، بأعيرة نارية أطلقها أعضاء فصائل فلسطينية مسلحة خلال جنازات فلسطينيين قتلوا في مدينة غزة، إضافة إلى مسلحين من لجان المقاومة الشعبية أصيبا أثناء محاولتهما إطلاق صاروخ انفجر قبله انطلاقه في بيت حانون.
3. تعرضت المدارس لأضرار طفيفة تضمنت كسر زجاج النوافذ وفي حالة واحدة لحق أضرار بخزان مياه.
4. يدخل عبر الأنفاق 200,000 طن من الحصى، والإسمنت وقضبان الفولاذ، مقارنة بمعدل شهري يبلغ 70,000 طن من هذه المواد يدخل عبر معبر كيرم شالوم في عام 2012.
5. لمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "تقييد الحيّز: سياسة التخطيط التي تُطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية،" كانون الأول/ديسمبر 2009.
6. تفيد العائلة أنّ رجلا يهوديا يزعم أنّه اشترى الأرض عام 1938 وتبرع بها للجامعة العبرية في الثمانينات.
7. إنّ طبيعة ملكية الأرض في القدس الشرقية تجعل إتمام هذه المهمة أمرا صعبا: فمعظم الأراضي هي قطع صغيرة مملوكة ملكية خاصة يجب توحيدها من أجل ضمان التخصيص المتساوي للمناطق العامة والمساحات الخضراء. وفي الكثير من مناطق القدس الشرقية أخر عدم القدرة على حل منازعات ملكية الأراضي تطوير مخطط تفصيلي لعدة سنوات. لمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير مكتب الشؤون الإنسانية في الأراض الفلسطينية المحتلة "أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء "غير القانوني،" نيسان/ أبريل 2009.
8. لمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الارضي الفلسطينية المحتلة، "القدس الشرقية: مخاوف رئيسية إزاء الأوضاع الإنسانية،" الفصل الثالث، آذار/ مارس 2011.
9. حجيت أوفران، "محكمة في القدس تحكم بطرد عائلتين فلسطينيتين من منازلهما في بيت حنينا،" موقع حركة السلام الآن على الإنترنت، 4 آذار/مارس 2012. متوفرة على الرابط التالي: http://peacenow.org.il/eng/content/jerusalem-court-ordered-eviction-2-palestinian-families-homes-beit-hanina.
10. أنظر الرأي الخاص بالبؤر الاستيطانية غير المرخّصة (يعرف أيضا بـ"تقرير ساسون" على اسم كاتبته، المحامية تاليا ساسون)، 2005.
11. تدعم إحدى التفسيرات لقانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858 والذي تمّ توارثه من التشريعات الأردنية، أنّ هذه الأراضي يمكن اعتبارها "أراضي دولة" إذا وجد أنها لم تُفلح لأكثر من ثلاث سنوات متعاقبة.
12. جوناثان ليز، رغم معارضة مجلس الوزراء، الكنيست يصوت على إضفاء صفة القانونية على البؤر الاستيطانية"، هئارتس، 30 كانون الثاني/يناير 2012.
13. البيانات صحيحة حتى تاريخ 16 نيسان/أبريل 2012.
14. تعتمد أرقام التمويل هذه على معلومات وردت إلى خدمة التتبع المالي من المانحين والوكالات المتلقية للتمويل حتى 16 نيسان/أبريل 2012. الرجاء الإطلاع على الموقع التالي: http://fts.unocha.org، نظراً لأنّه يجري تحديث هذه الأرقام بصورة مستمرة، مع تلقي معلومات جديدة. وقد لا تتضمن أرقام التمويل لمجموعة معينة بعض التمويل الذي لم يتمّ الإبلاغ عنه والتمويلات غير المخصصة التي لم تخصص لمشروع أو قطاع/مجموعة معينة.
15. مجموعة لم يتمّ تحديدها: مجموع الموارد المتاحة لجهة لم يتمّ تخصيصها والتمويل الذي لم ترد تقارير عنه بعد والتي لم تخصص لمشروع أو قطاع/مجموعة معينة.
16. يندرج بند المساكن الطارئة والمواد غير الغذائية في عملية المناشدة الموحدة 2012 تحت مجموعة الحماية
17. النسبة المئوية المقدرة (ما بين 45 بالمائة و56 بالمائة تم تمويلها)
18. يبلغ مستوى تمويل المنظمات غير الحكومية المحلية حتى هذا التاريخ صفر من عملية المناشدة الموحدة 2012 (التي تمّ تمويلها بنسبة 26 بالمائة)

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP،ACAD ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_04_23_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.